

الجمعية العامة



Distr.
GENERAL

A/43/913
5 December 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٧٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

تقرير اللجنة الاولى

المقرر : السيد فيرخيليوا ا. ريس (الغلبيين)

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون :

"استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي :

"(ا) الحاجة إلى اجراء حوار سياسي مثمر لتحسين الحالة الدولية ؛

"(ب) استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي" في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٣/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٢ - وقررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٣ ، المعقدة في ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، ان تدرج البند في جدول أعمالها وأن تحيله إلى اللجنة الاولى .

٣ - وجرت المناقشة العامة للبند ٧٢ من جدول الاعمال والنظر فيه ، بالاقتران مع البندين ٧١ و ٧٣ ، في الجلسات ٤٢ إلى ٥٤ ، المعقدة في الفترة ما بين ١٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/43/PV.43-54) .

٤ - وفيما يتعلّق بالبند ٧٣ ، كان معرّضاً على اللجنة الأولى الوثائق التالية :

(أ) رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ موجّهة إلى الأمين العام من الممثّل الدائم لهايتي لدى الأمم المتّحدة (A/43/57-S/19868) ،

(ب) رسائل مؤرخة في ٣٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٤ كانون الشانسني/يناير ، و ٢٦ شباط/فبراير ، و ٤ آذار/مارس ، و ١٢ نيسان/ابريل ، و ٥ تموز/ يوليه ، و ٣٠ تموز/ يوليه ، و ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، موجّهة إلى الأمين العام من الممثّل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتايلاند لدى الأمم المتّحدة (A/43/174-S/19545 ، A/43/76-S/19401 ، A/43/64-S/19378) ، A/43/472-S/20040 ، A/43/444-S/19988 ، A/43/306-S/19777 ، A/43/205-S/19586 ، A/43/772-S/20257 ، A/43/662-S/20209) ،

(ج) رسالة مؤرخة في ٣٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ موجّهة إلى الأمين العام من الممثّل الدائم لتايلاند لدى الأمم المتّحدة ، يحيل بها نص إعلان مانيلا لعام ١٩٨٧ الصادر لدى اختتام اجتماع رؤساء حكومات رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ (A/43/68-S/19385) ،

(د) رسائل مؤرخة في ٢٨ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٦ ، و ٧ ، و ١٢ ، و ١٩ كانون الشانسي/يناير ١٩٨٨ ، موجّهة إلى الأمين العام من الممثّل الدائم لجمهوريّة لاو الديمقراطيّة الشعبيّة لدى الأمم المتّحدة (A/43/74- ، A/43/69-S/19389 ، A/43/93- ، A/43/87-S/19426 ، A/43/83-S/19414 ، A/43/80-S/19407 ، A/43/82-S/19412 ، A/43/81-S/19411) ، A/43/211-S/19606 ، A/43/204-S/19582 ، A/43/270-S/19717 ، A/43/269-S/19716 ، A/43/315-S/19795 ، A/43/359-S/19879 ، A/43/349-S/19859 ، A/43/342-S/19850 ، A/43/335-S/19843 ، A/43/257-S/19689 ، A/43/212-S/19607 ، A/43/299-S/19766 ، A/43/301-S/19768 ، A/43/300-S/19767 ، A/43/82-S/19412 ، A/43/81-S/19411) ،

(هـ) رسائل مؤرخة في ٥ كانون الشانسي/يناير و ٢ ، و ٩ ، و ١٠ ، و ٢٥ ، و ٣٩ آذار/مارس ، و ١٢ ، و ١٨ ، و ٢٧ ، و ٢٨ نيسان/ابريل ، و ٢ ، و ١١ ، و ١٢ ، و ٢٥ أيار/مايو ، و ٣ ، و ٩ ، و ١٥ ، و ٢٧ ، و ٢٨ حزيران/يونيه ، و ٢ ، و ٢٥ آب/اغسطس و ١ و ٧ و ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر و ٤ ، و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، موجّهة إلى الأمين العام من الممثّل الدائم لباكستان لدى الأمم المتّحدة (A/43/211-S/19606 ، A/43/204-S/19582 ، A/43/82-S/19412 ، A/43/81-S/19411) ، A/43/270-S/19717 ، A/43/269-S/19716 ، A/43/315-S/19795 ، A/43/359-S/19879 ، A/43/349-S/19859 ، A/43/342-S/19850 ، A/43/335-S/19843 ، A/43/257-S/19689 ، A/43/212-S/19607 ، A/43/299-S/19766 ، A/43/301-S/19768 ، A/43/300-S/19767 ، A/43/82-S/19412 ، A/43/81-S/19411) ،

، A/43/400-S/19932 ، A/43/391-S/19925 ، A/43/378-S/19905 ، A/43/364-S/19890
A/43/440- ، A/43/428-S/19964 ، A/43/412-S/19945 ، A/43/409-S/19941 and Corr.1
A//43/598- ، A/43/585-S/20167 ، A/43/577-S/20160 ، A/43/503-S/20087 ، S/19984
، A/43/783-S/20260 ، A/43/649-S/20204 ، A/43/641-S/20201 ، S/20180 and Corr.1
، (A/43/849-S/20283 ، A/43/848-S/20282

(و) رسائل مؤرخة في ١١ كانون الثاني/يناير ، و ١٠ شباط/فبراير ،
و ١٤ تموز/يوليه ، و ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة (A/43/84-S/19422
و A/43/515-S/20101 و A/43/465-S/20019 و A/43/136-S/19497 و A/43/85-S/19423)

(ز) رسالة مؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم
المتحدة (A/43/85-S/19423)

(ح) رسائل مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ، و ٨ ، و ١٠ ، و ١٢ ،
و ١٨ ، و ١٩ ، و ٢٥ ، و ٢٩ شباط/فبراير ، و ١ ، و ٢٢ ، و ٢٥ آذار/مارس ، و ٦ ،
و ٢٩ نيسان/ابريل ، و ٣١ أيار/مايو ، و ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى
الأمم المتحدة (A/43/137-S/19498 ، A/43/128-S/19481 ، A/43/110-S/19457 ، A/43/159-S/19521 and Corr.1 ، A/43/158-S/19520 and Corr.1 ، A/43/151-S/19505
A/43/234- ، A/43/225-S/19645 and Corr.1 ، A/43/180-S/19556 ، A/43/167-S/19539
A/43/490- ، A/43/389-S/19921 ، A/43/343-S/19851 ، A/43/256-S/19688 ، S/19667
، (S/20068

(ط) رسائل مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ، و ١٢ ، و ١٦ ،
و ٢٢ شباط/فبراير ، و ١٦ ، و ٢١ ، و ٢٥ ، و ٣٠ آذار/مارس ، و ٦ ، و ١٤ نيسان/
ابريل ، و ٢ ، و ١٧ ، و ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم
 بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفيتنام لدى الأمم المتحدة (A/43/113-S/19463
، A/43/221-S/19634 ، A/43/162-S/19523 ، A/43/154-S/19511 ، A/43/139-S/19501
، A/43/292-S/19745 ، A/43/266-S/19712 ، A/43/255-S/19685 ، A/43/229-S/19662
، (A/43/381-S/19910 ، A/43/365-S/19891 ، A/43/346-S/19856 ، A/43/307-S/19778

(ي) رسائل مؤرخة في ١ ، و ١٢ ، و ١٦ ، و ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتأيلند لدى الأمم المتحدة (A/43/117-S/19472 ، A/43/140-S/19504 ، A/43/155-S/19512 ، A/43/160-S/19522 ، A/43/121-S/19477) ،

(ك) رسالة مؤرخة في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة (A/43/121-S/19477) ،

(ل) رسائل مؤرخة في ١٠ ، و ١٧ ، و ٢٦ شباط/فبراير ، و ١ ، و ٢ ، و ٦ آذار/مارس ، و ٦ ، و ٧ ، و ٩ نيسان/أبريل ، و ٢٨ حزيران/يونيه ، و ٦ ، و ٧ ، و ٢١ تموز/يوليه ، و ٨ آب/اغسطس و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لافغانستان لدى الأمم المتحدة (A/43/156-S/19517 ، A/43/172-S/19546 ، A/43/187-S/19566 ، A/43/190-S/19575 ، A/43/224-S/19640 ، A/43/294-S/19751 ، A/43/293-S/19750 ، A/43/291-S/18745 ، A/43/290-S/19744 ، A/43/451-S/19996 ، A/43/447-S/19990 ، A/43/431-S/19969 ، A/43/322-S/19812 ، A/43/804-S/20270 ، A/43/511-S/20098 ، A/43/474-S/20044) ،

(م) رسالتان مؤرختان في ٢٥ شباط/فبراير ، و ١٣ أيار/مايو ١٩٨٨ موجهتان إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (A/43/168-S/19540 ، A/43/363-S/19887) ،

(ن) رسالة مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونغوملافيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها نسخة البلاغ المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية بلدان البلقان الذي عقد في بلغراد من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٨ (A/43/206-S/19587) ،

(و) رسائل مؤرخة في ٨ ، و ٩ ، و ٢٢ ، و ٢٥ آذار/مارس ، و ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنيها لدى الأمم المتحدة (A/43/208-A/43/316 ، A/43/209-S/19597 ، A/43/235-S/19674 ، A/43/254) ، (S/19799) ،

(ع) رسالة مؤرخة في 11 آذار/مارس 1988 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة (A/43/214) ؛

(ف) رسائل مؤرخة في 15 ، و 25 ، و 28 آذار/مارس ، و 5 نيسان/أبريل 1988 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة (A/43/159-S/19694 ، A/43/240-S/19683 ، A/43/218-S/19625 ، A/43/285-S/19739) ؛

(هـ) رسالة مؤرخة في 16 آذار/مارس 1988 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نسخ بلاغين صادرتين بتاريخ 16 آذار/مارس 1988 عن مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز (A/43/226-S/19649) ؛

(ق) رسالة مؤرخة في 21 آذار/مارس 1988 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نسخ البلاغ والنداء الصادريين عن لجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في معاهدة وارسو في اجتماعها المعقود في صوفيا يومي 29 و 30 آذار/مارس 1988 (A/43/276) ؛

(ر) رسالة مؤرخة في 5 نيسان/أبريل 1988 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ويوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة (A/43/283-S/19736) ؛

(ش) رسالة مؤرخة في 27 أيار/مايو 1988 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نسخ القرارات والمقررات التي اتخذتها الدورة التاسعة والسبعين للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في مدينة غواتيمالا في الفترة من 8 إلى 16 نيسان/أبريل 1988 (A/43/370) ؛

(ت) رسالة مؤرخة في 19 أيار/مايو 1988 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأفغانستان لدى الأمم المتحدة (A/43/374) ؛

(ث) رسالة مؤرخة في 21 أيار/مايو 1988 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (A/43/384-S/19915) ؛

(خ) رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليمن لدى الأمم المتحدة (A/43/394-S/19928)

(ذ) رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتنайлند لدى الأمم المتحدة ، يحييل بها بيان وزراء خارجية دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن اجتماع جاكارتا غيري الرسمي ، الصادر في بانكوك في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ في الاجتماع الوزاري الحادي والعشرين لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (A/43/444-S/19988)

(غ) رسائل مؤرخة في ٨ ، و ١٨ ، و ٢٥ تموز/يوليه ، و ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفيبيت نام لدى الأمم المتحدة (A/43/454-S/19994 A/43/470-S/20032 A/43/481-S/20056 و A/43/725-S/20233 و)

(١١) رسائل مؤرخة في ٨ ، و ١٢ تموز/يوليه و ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيبيت نام لدى الأمم المتحدة (A/43/455-S/19997 A/43/458-S/20009 A/43/758- S/20245)

(ب ب) رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة (A/43/473-S/20043)

(ج ج) رسالة مؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة ، يحييل بها نصوص البلاغ الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، والبيان الصادر عن الدول الأطراف في معاهدة وارسو بشأن المفاوضات حول تخفيف القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، والبيان المععنون "أشار سباق التسلح على البيئة الطبيعية والجوانب الأخرى من أمن البيئة" المعتمدة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو المعقود في وارسو يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ (A/43/486-S/20061)

(د) رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة (A/43/493-S/20071) :

(هـ) رسالة مؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبروني دار السلام لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها مقتطفات من البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الحادي والعشرين لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقد في بانكوك يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ (A/43/510-S/20091) :

(وو) رسائل مؤرخة في ١٥ ، و ١٨ ، و ١٩ آب/أغسطس ، و ١٩ ، و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكمبودتشيا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (A/43/550-S/20135 A/43/546- ، A/43/537-S/20125) ، (A/43/666-S/20211 ، A/43/621-S/20195) ، (A/43/621-S/20138

(زز) رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نص البيان الختامي للدورة السادسة لمجلس العمل المشترك المعقد في موسكو من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨ (A/43/584) :

(حـ) رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (A/43/668) :

(طـ) رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نص البلاغ الختامي الذي اعتمده اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود حركة بلدان عدم الانحياز إلى الدورة الشالحة والأربعين للجمعية العامة المعقد في نيويورك في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ . (A/43/709)

(يـ) رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (A/43/716-S/20231) :

(كـ) رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكمبودتشيا لدى الأمم المتحدة (A/43/744-S/20238) :

(ل ل) رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة (A/43/667-S/20212) ؛

(م م) رسالة مؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (A/43/893-S/20297) ؛

(ن ن) رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديموقراطية الألمانية لدى الأمم المتحدة (A/C.1/43/3) .

ثانيا - النظر في المقترنات

٥ - في الجلسة ٥١ المعقدة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرضت الكاميرون مشروع قرار عنوانه "تعزيز السلم والأمن الأقليميين والدوليين" (A/C.1/43/L.84) نصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الأساسية المنوطة بال الأمم المتحدة بموجب الميثاق هي صون السلم والأمن الدوليين ،

"وإذ تسلّم بضرورة إزالة خطر نشوب منازعات مسلحة جديدة بين الدول عن طريق التشجيع على تحقيق تغيير في المناخ الدولي من المواجهة إلى العلاقات السلمية والتعاون وعن طريق اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ،

"وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في سبيل التوصل إلى حل سلمي للمنازعات الأقليمية بغية تحقيق السلم والأمن الدوليين ،

"وإذ تلاحظ مع الارتياح أيضاً أن قوات الأمم المتحدة لصيانة السلام قد منحت جائزة نوبيل للسلام في ۲۹ أيلول/سبتمبر ۱۹۸۸ لمساهمتها الفعالة في صون السلام والأمن الدوليين ،

"وإذ تؤكد أن جميع مساعي السلم والأمن الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي أن تراعي فيها خصائص كل منطقة ، فضلاً عن التدابير المستخدمة في تلك المناطق لتعزيز الثقة المتبادلة ضماناً لامن جميع الدول المعنية ،

"وإذ تلاحظ مع التقدير الترتيبات التي قدمتها جميع الدول من أجل ترتيبات صيانة السلام على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ،

"ورغبة منها في تيسير الجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى حل لتلك المنازعات ،

"وإذ ترحب بالاتجاهات الإيجابية نحو تسوية مختلفة المنازعات الإقليمية ودون الإقليمية بالوسائل السلمية ، وبالدور الهام الذي يضطلع به الأمين العام في هذا الصدد ،

١" - تحث جميع الدول على زيادة تعزيز التعاون مع الأمين العام في اضطلاع بمسؤولياته المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن الولايات والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ،

٢" - توصي بتعزيز دور الأمين العام في تنفيذ الاتفاقيات التي يجري التوصل إليها مع الأمم المتحدة بشأن ترتيبات صيانة السلام ، مما يؤدي إلى زيادة تعزيز فرص تحقيق السلام والأمن الدوليين ،

٣" - توصي كذلك بأن من شأن اعتماد وتنفيذ تدابير لبناء الثقة والأمن ، تراعي فيها الخصائص التي تُنفرد بها كل منطقة بعينها ، أن يساهم في تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين ."

٤ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدمت الكاميرون مشروع قرار منعقد (A/C.1/43/L.84/Rev.1) ، تُقع فيه منطقه مشروع القرار . وكان نص تلك الفقرات بالصيغة المقترنة كما يلي :

١ - تحث جميع الدول ، في تنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها مع الأمم المتحدة بشأن ترتيبات صيانة السلم ، على زيادة تعزيز التعاون مع الأمين العام في الأفلاع بوظائفه المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن الولايات والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ؛

٢ - تؤكد أن اعتماد وتنفيذ تدابير لبناء الثقة والأمن ، يراعى فيها الميثاق والخاصية التي تُنفرد بها كل منطقة بعينها ، من شأنهما أن يساهمان في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين .

٧ - وفي الجلسة ٥٤ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدمت الكاميرون مشروع قرار منقحة آخر (A/C.1/43/L.84/Rev.2) . وفي تلك الجلسة ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت (انظر الفقرة ١٤ ، مشروع القرار الأول) .

باء - مشروع القرار A/C.1/43/L.85 و Rev.1

٨ - في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدمت الجمهورية الديمocratique الالمانية مشروع قرار عنوانه "الحاجة إلى إجراء حوار سياسي مثمر لتحسين الحالة الدولية" (A/C.1/43/L.85) تمهيده كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"وقد نظرت في البند المعنون "الحاجة إلى إجراء حوار سياسي مثمر لتحسين الحالة الدولية" ،

"وإذ ترحب بالاتجاهات الإيجابية في الظروف الدولية الراهنة ولا سيما الخطوة الأولى التي اتخذت ، رغم محدوديتها ، في ميدان نزع السلاح النووي ، والتقدم المحرز في حل المنازعات الإقليمية ،

"وإذ تلاحظ مع الارتياح تزايد الادراك بأن الحوار والتعاون أمران حتميان لزيادة تحسين العلاقات الدولية ، وتهيئة مناخ من الثقة ، وحل المشاكل العالمية التي تواجه البشرية ،

"وإدراكا منها للنهاية الملحمة لإحراز تقدم في خفض مستويات التسليح النبوي والتقليدي على حد سواء ، وفي حل المشاكل العالمية ، مثل تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية المنصفة ، واتخاذ تدابير للتخفيف من المديونية الخارجية للبلدان النامية ، وحماية البيئة ، والقضاء على العنصرية والفعل العنصري ، فضلا عن إزالة الجوع والفقر ،

"وإذ ترى أن السلم والأمن الدائمين لا يمكن أن يتحققان ، في العصر النبوي وعصر الفضاء ، عن طريق المواجهة ، بل عن طريق سياسات الحوار والتعاون وحدهما وعن طريق اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز الأمم المتحدة وفقاً لميثاقها ،

١ - تؤكد من جديد التزام الدول بأن تتقييد بدقة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؛

٢ - تدعم إلى موافلة وتكثيف الحوار السياسي المتمoder والتعاون على الأصعدة المتعددة الأطوار والإقليمية والثنائية ، وفقاً للمبادئ ذات الصلة من الميثاق ؛

٣ - تؤكد من جديد نداءها إلى جميع الدول الأعضاء أن تعزز دور الأمم المتحدة كمحفل للحوار والتفاوض السياسيين من أجل حفظ السلم وتعزيز الأمن الدولي وتنجيع الحد من الاملحة وتنزع السلاح وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية المنصفة وإعمال حق الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري في تقرير المصير ، واستئصال شافة العنصرية والفعل العنصري ، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحربيات الأساسية وتسوية القضايا الدولية الملحمة الأخرى ؛

٤ - تشاشد الدول الأعضاء أن تنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز دور وكفاءة الجمعية العامة يومها أكثر المحافل الدولية تمثيلاً لإجراء الحوار والتعاون ، فضلا عن زيادة السلطة السياسية لقراراتها التي تتخذ دون تصويت ؛

٥ - ترحب بالتعاون المُشجع الذي تحقق مؤخرًا بين أعضاء مجلس الأمن مما مكن المجلس من الاطلاع ، بمزيد من الفعالية ، بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقاً للميثاق ؛

٦ - تطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر ، من وقت لآخر ، في عقد اجتماعات ، بما في ذلك اجتماعات رفيعة المستوى ، وإجراء مشاورات ، بفرص استعراض الحالة الدولية والبحث عن طرق ووسائل فعالة وتعاونية لتحسينها ولزيادة تعزيز قدراته على إدارة الأزمات ؛

٧ - تشجع الأمين العام على موافلة جهوده ، وفقاً للميثاق ، لتبسيير الحوار والتعاون كوميلة لتخفيض حدة التوترات وتشجيع تسوية المنازعات الإقليمية والدولية بالوسائل السلمية وتعزيز السلام والأمن الدوليين ؛

٨ - تؤكد أهمية النظر على نحو أوفى في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة .

٩ - وفي الجلسة ٥٤ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عرفت الجمهورية الديمocratique الالمانية مشروع قرار منقحة (A/C.1/43/L.85/Rev.1) . وفي تلك الجلسة ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بتصويت مجلـبـ بالـلـيـلـيـة ١٠٠ صوت مقابل صوت واحد وامتناع ٢٥ عضواً عن التصويت (انظر الفقرة ١٤ ، مشروع القرار الثاني) . وكانت نتيجة التصويت كما يلى :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ،الأردن ، أفغانستان ، إكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، انغولا ، أوروجواي ، أوغندا ، إيران (جمهوريـة - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بليغاريا ، بولنـدـ ، بنـماـ ، بنـنـ ، بوـتانـ ، بوـتسـوانـاـ ، بورـماـ ، بـورـونـديـ ، بـولـنـداـ ، بـولـيفـياـ ، بيـرـوـ ، تـايـلـانـدـ ، تـشـادـ ، تـشـيكـوـسـلـوفـاكـياـ ، توـغوـ ، تـونـسـ ، الجـازـيرـ ، جـزـرـ الـبـهـامـ ، الجـماـهـيرـيـةـ الـعـرـبـيـةـ الـليـبـيـةـ ، جـمـهـورـيـةـ اـفـرـيقـيـاـ الـوـطـنـ ، جـمـهـورـيـةـ اوـكـرـانـياـ الاـشـتـراكـيـةـ

السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية ترانسنيستريا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سري لانكا ، ستافلور ، السنغال ، موزيلندي ، السودان ، موريشيوس ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كمبوديا الديمقراطية ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيجيريا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هندوراس ، اليمن ، اليمن ، اليمان الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية الاتحادية) ، أيرلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمارك ، السويد ، شيلي ، غامبيا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لوكسمبورغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

A/C.1/43/L.87 - مشروع القرار

١٠ - في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدمت أفغانستان ، واندونيسيا ، وبولندا ، وبينما ، وبولندا ، وبيلاروسيا ، وتونس ، والجزائر ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، والفلبين ، وفييت نام ، والكاميرون ، وكولومبيا ، ومدغشقر ، ومنغوليا ، وهندوراس ، ويوجوسلافيا ، مشروع قرار عنوانه "الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للمعيش في سلام" (A/C.1/43/L.87) . وقد عرق ممثل بولندا مشروع القرار في الجلسة ٥١ المقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر .

١١ - وفي الجلسة ٥٤ المعقدة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/43/L.87 بتصويت مجل بالأغلبية ١٠٢ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ٦٦ عضواً عن التصويت (انظر الفقرة ١٤ ، مشروع القرار الثالث) . وكانت نتيجة التصويت كما يلى :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، افغانستان ، إكواتور ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، انغولا ، اوروجواي ، اوغندا ، ايران ، (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بولتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلاند ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساموا ، سريلانكا ، منغافورة ، السنغال ، سوارزيلاند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، الغابون ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قيرغيز ، قطر ، الكاميرون ، كمبوديا الديمقراطية ، كوبا ، كوت ديفوار ، كومستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موزambique ، نيجيريا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية الاتحادية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، السويد ، شيلي ، غامبيا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لكتسيبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الشرويج ، النما ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

دال - مشروع القرار A/C.1/43/L.88

١٢ - في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدمت اندونيسيا ، واغندا ، وباكستان ، وبينغلاديش ، وتونس ، والجزائر ، ورومانيا ، وسريلانكا ، والسودان ، وماليزيا ، ومدغشقر ، ومصر ، والهند ، ويوغوملافيا ، مشروع قرار عنوانه "استمرار تنفيذ الإعلان الخامس بتعزيز الأمن الدولي" (A/C.1/43/L.88) .

١٣ - وفي الجلسة ٥٤ ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/43/L.88 بتمويل مسجل بأغلبية ١٠٦ من الأصوات مقابل صوت واحد وامتناع ٢٥ عضواً عن التمويل (انظر الفقرة ١٤ ، مشروع القرار الرابع) . وكانت نتيجة التمويل كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ،الأردن ، افغانستان ، إكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، انغولا ، اوروجواي ، اوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروتني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتيسانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلاند ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية ترانسنيستريا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، سري لانكا ، ستفافورة ، السنغال ، السودان ،

سورينام ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كمبودشيا الديمقراطية ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، ليبوتسو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراجوا ، نيجيريا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هندوراس ، اليمن ، اليمن الديمقراطي ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية الاتحادية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، موازيلندا ، السويد ، غامبيا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لوكسمبورغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

ثالثا - توصيات اللجنة الأولى

١٤ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين

إن الجمعية العامة ،

إذ تعلم في اعتبارها أن المسؤولية الأساسية المنوطة بال الأمم المتحدة بموجب الميثاق هي صون السلام والأمن الدوليين ،

وإذ تسلّم بضرورة إزالة خطر نشوب منازعات مسلحة بين الدول عن طريق العمل على تحقيق تغيير في المناخ الدولي من المجابهة إلى العلاقات السلمية والتعاون وعن طريق اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في سبيل التوصل إلى حل سلمي للمنازعات الإقليمية بغية تحقيق السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أيضًا أن قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم قد منحت جائزة نوبل للسلم في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ لمساهمتها الفعالة في صون السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تؤكد أن جميع مساعي السلم والأمن الإقليمية ودون الإقليمية يتبعها أن تراعى فيها خصائص كل منطقة ، فضلاً عن التدابير المستخدمة في تلك المناطق لتعزيز الثقة المتبادلة ضماناً لامن جميع الدول المعنية ،

وإذ تلاحظ مع التقدير التيرادات التي قدمتها جميع الدول من أجل ترتيبات صيانة السلم على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ،

ورغبة منها في تيسير الجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصول إلى حل لتلك المنازعات ،

وإذ ترجُّ بالاتجاهات الإيجابية نحو تسوية مختلفة المنازعات الإقليمية ودون الإقليمية بالوسائل السلمية ، وبالدور الهام الذي يضطلع به الأمين العام في هذا الصدد ،

١ - تحث جميع الدول ، في تنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها مع الأمم المتحدة بشأن ترتيبات صيانة السلم ، على زيادة تعزيز التعاون مع الأمين العام في الأضطلاع بوظائفه المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن الولايات والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ؛

٢ - تؤكد أن اعتماد وتنفيذ تدابير لبناء الثقة والأمن ، يرتكز فيها الميثاق والخصائص التي تتفرق بها كل منطقة بعينها ، من شأنهما أن يساهمان في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين .

مشروع القرار الثاني

الحاجة الى إجراء حوار سياسى
مشمر لتحسين الحالة الدولية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون "الحاجة الى إجراء حوار سياسى مشمر
لتحسين الحالة الدولية" ،

وإذ ترحب بالاتجاهات الايجابية في الظروف الدولية الراهنة ولا سيما
الخطوة الاولى التي اتخذت ، رغم محدوديتها ، في ميدان نزع السلاح الشعوي ،
والتقدم المحرز في حل المنازعات القليمية ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح تزايد إدراك أن الحوار والتعاون امران حتميان
لزيادة تحسين العلاقات الدولية ، وتهيئة مناخ من الثقة ، وحل المشاكل
العالمية التي تواجه البشرية ،

وإدراكا منها للنهاية الملحمة لإحراز تقدم في خفض مستويات التسلح
الشعوي والتقليلي على حد سواء ، وفي حل المشاكل العالمية ، مثل اقامة
علاقات اقتصادية دولية منصفة ، واتخاذ تدابير للتخفيف من المديونية
الخارجية للبلدان النامية ، وحماية البيئة ، والقضاء على العنصرية والفصل
العنصري ، فضلا عن إزالة الجوع والفقر ،

وإذ ترى أن السلم والامن الدائمين لا يمكن أن يتحققان ، خاتمة في
العمر الشعوي وعمر الفضاء ، عن طريق المواجهة ، بل عن طريق سياسات الحوار
والتعاون وحدها وعن طريق اتخاذ تدابير تهدف الى تعزيز الامم المتحدة وفقا
لمبادئها ،

١ - تؤكد من جديد التزام الدول بأن تتقييد ببنية بمقامـد
ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ،

٢ - تدعو إلى موافلة وتكثيف الحوار السياسي المثمر والتعاون على الأصعدة المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية ، وفقاً لمبادئ الميثاق ذات الصلة ؛

٣ - تؤكد من جديد نداءها إلى جميع الدول الأعضاء أن تعزز دور الأمم المتحدة كمحفل للحوار والتفاوض السياسيين من أجل حفظ السلام ، وتعزيز الأمن الدولي ، وتشجيع الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وإقامة علاقات اقتصادية دولية منصفة ، وإعمال حق الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري والاحتلال الجبلي في تقرير المصير ، واستئصال شافة العنصرية والغفل العنصري ، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتسوية القضايا الدولية الملحة الأخرى ؛

٤ - تنشد الدول الأعضاء أن تنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز دور وكفالة الجمعية العامة بوصفها أكثر المحافل الدولية تمثيلاً لإجراء الحوار والتعاون ، فضلاً عن زيادة السلطة السياسية لقراراتها ؛

٥ - ترحب بالتعاون المشجع الذي تحقق مؤخراً بين أعضاء مجلس الأمن مما مكن المجلس من الاضطلاع ، بمزيد من الفعالية ، بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقاً للميثاق ؛

٦ - تشجع الأمين العام على موافلة جهوده ، وفقاً للميثاق ، لتسهيل الحوار والتعاون كوسيلة لتخفيف حدة التوترات وتشجيع تسوية المنازعات الإقليمية والدولية بالوسائل السلمية وتعزيز السلام والأمن الدوليين ؛

٧ - تؤكد أهمية النظر على نحو أوثق في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة .

مشروع القرار الثالث

الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان
المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام

إن الجمعية العامة ،

إذ ترى أن عام ١٩٨٨ يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان^(١) ،
المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام

وإذ تكرر أن تعزيز السلم يعتبر أحد المقادم الرئيسية للأمم المتحدة
وأن تحقيقه هو أعز أهداف شعوب العالم ،

وإذ ترحب بالترويج الفعال لفكرة إعداد المجتمعات للعيش في سلام ،
من جانب الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية ، كما يتجلّس
في تقارير الأمين العام المعدة وفقاً لقرارات الجمعية العامة ٧٣/٢٣ المؤرخ
في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨^(٢) ، و ١٠٤/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٨١^(٣) و ١٥٧/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤^(٤) ،

وإذ ترحب أيضاً بالمشاركة المتزايدة للحركات السياسية والاجتماعية
والدينية الكبرى في تعزيز السلم ،

وإذ تشير إلى قرارها ٩/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
بشأن تنفيذ الإعلان ،

(١) القرار ٧٣/٢٣ .

(٢) Add.1-3 A/36/386

(٣) Add.1 A/39/143

(٤) A/42/668

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن مسألة إعداد المجتمعات للعيش في سلام قد أُعطيت مكانة بارزة في الاحتفالات بالسنة الدولية للسلم ،

وإدراكا منها لتصميم الدول على بذل جهود تهدف إلى إيجاد عالم أكثر سلاما وأمنا من خلال نزع السلاح الملموس ،

وإدراكا منها للتوقيت المناسب للإعلان وللحيرة المكتسبة في سياق تنفيذ مبادئه وأهدافه ،

١ - تؤكد رسميا من جديد دوام صحة المقادم والمبادئ المتجمدة في الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام على أساس ميثاق الأمم المتحدة ،

٢ - تحيط علما مع التقدير بالدور الهام الذي أداء الإعلان في تعزيز السلم العالمي والأمن الدولي والتفاهم المشترك والتعاون المفید للجميع ،

٣ - تهيب بجميع الدول ألا تدخل جهدا في سبيل تنفيذ الإعلان على أتم وجه على الصعيدين الوطني والدولي وفي سبيل زيادة دوره على الصعيدين الوطني والدولي من خلال التقييد الدقيق بالمبادئ الواردة في تلك الوثيقة .

مشروع القرار الرابع

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي" ،

وإذ تدرك تزايد الترابط بين الدول ، وعدم وجود بديل في عالم اليوم لسياسة التعايش السلمي والانفراج والتعاون بين الدول على أساس المساواة ،

بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية أو العسكرية ، أو نظمها السياسية والاجتماعية ، أو حجمها وموقعها الجغرافي ،

واقتناعاً منها بأن ايجاد حل شامل لمشاكل الدولية الملحة ، مثل تحقيق السلام والأمن ، ونزع السلاح والتنمية ، لا يمكن كفالته إلا عن طريق المفاوضات التي تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتشترك فيها جميع البلدان على قدم المساواة ،

ولأذ تكرر الاعراب عن اقتناعها بأن للعمل المتعدد الاطراف دوراً متزايد الأهمية في بحث المجتمع الدولي المتواصل عن أمن دائم ،

ولأذ تعيد تأكيد دور الأمم المتحدة بوصفها محفل لا غنى عنه لإجراء المفاوضات والتوصل إلى اتفاقات بشأن التدابير الرامية إلى تشجيع وتعزيز السلام والأمن الدوليين ،

ولأذ تؤكد ضرورة قيام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلام والأمن ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، بالاسهام بمزيد من الفعالية في تعزيز السلام والأمن الدوليين بالتعاون حلول لمشاكل والازمات التي لم تحسس بعد في العالم ،

ولأذ تشير إلى اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(٥) ، واعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول^(٦) ، واعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية^(٧) ،

(٥) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق .

(٦) القرار ١٠٣/٣٦ ، المرفق .

(٧) القرار ١٠/٣٧ ، المرفق .

وإذ ترحب بما نشا ، في الاونة الأخيرة ، من مناخ مؤات في المجتمع الدولي ، وبما أحرز من تقدم في بعض الميادين الهامة المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ، فضلا عن حسم بعض بؤر الازمات في العالم ،

وإذ تشجعها المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن ازالة قذائفها المتومطة المدى والقصر مدى^(٨) ، مما يمثل خطوة أولية قيمة في سبيل تخفيف الأسلحة النووية ،

وإذ تلاحظ أن التقدم المحرز في حل بعض المنازعات القليمية وتخفيف حدة التوترات يتيح لمجتمع الامم الدولي فرصة لاتخاذ خطوة لها شأنها نحو تحقيق السلام والامن الدوليين ،

وإذ ترحب باستمرار العملية الجارية في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه على الرغم من العمليات والتطورات الايجابية ، فإن أحکام الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي لم تنفذ على النحو الكامل وأن العلاقات الدولية لا تزال تتسم بسياسة التنافس على مجالات النفوذ والسيطرة والاستفلال في أجزاء كثيرة من العالم ، وبمواصلة سباق التسلح ، لاسيما في مجال الأسلحة النووية ، وخطر امتداده إلى الفضاء الخارجي ، وباللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والتدخل العسكري بجميع أنواعه والاحتلال الاجنبي ، وبانتهاك استقلال البلدان وسيادتها وسلامتها القليمية ،

وإذ يقلقها على نحو خاص عدم ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية في العالم التي تتضاعف فيها المشاكل الأساسية الاعمق ذات الطبيعة الهيكيلية بفعل العوامل الدورية والتي تزيد من تفاقم حالات عدم المساواة والظلم في العلاقات

. CD/798 (٨)

. (٩) القرار ٢٣٧٤ (د - ٢٥).

الاقتصادية الدولية ، مما يشكل في مجموعه تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين ،

١ - تكرر تأكيد صحة الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وتطالب إلى جميع الدول الأهمام بفعالية في تنفيذه ؛

٢ - تحث مرة أخرى جميع الدول على التقييد بدقة ، في علاقتها الدولية ، بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة وعلى القيام ، تحقيقا لهذه الغاية ، بما يلي :

(أ) الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، أو التدخل بجميع أنواعه ، أو العدوان ، أو الاحتلال الجبلي والسيطرة الاستعمارية ، أو اتخاذ تدابير لإكراه السياسي والاقتصادي تؤدي إلى انتهاك سيادة الدول الأخرى وسلمتهاإقليمية واستقلالها وأمنها ، فضلا عن السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية ؛

(ب) الامتناع عن تأييد أو تشجيع أي من تلك الأعمال لاي سبب كان ، ورفض الحالات التي تنشأ نتيجة لاي عمل من تلك الأعمال وعدم الاعتراف بها ؛

(ج) السعي ، عن طريق الاستخدام الأكثر فعالية للوسائل المنصوص عليها في الميثاق ، إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والقضاء على بؤر الأزمات والتوتر التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ؛

٣ - تطالب إلى جميع الدول ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، أن تتخذ خطوات فورية ترمي إلى ما يلي :

(أ) تعزيز نظام الأمن الجماعي واستعماله بفعالية على النحو المتوازن في الميثاق ؛

(ب) الوقف الفعلي لسباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، وتحقيقا لهذه الغاية ، اجراء مفاوضات جادة وهادفة وفعالة بغية تنفيذ التوصيات والمقررات الواردة في الوثيقة الختامية ...

لدوره الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة^(١٠) ، والوفاء بالمهام ذات الأولوية المدرجة في برنامج العمل المبين في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية ؛

٤ - تدعو جميع الدول ، ولاسيما الدول العسكرية الرئيسية والدول
الاعضاء في الأحلاف العسكرية ، إلى الامتناع ، وبصفة خاصة في الحالات الحرجية
وفي مناطق الأزمات ، عن الأعمال التي ينشأ التفكير فيها في سياق المجابهة
بين الشرق والغرب وتستخدم كوسيلة لممارسة الضغط على الدول والمناطق الأخرى
أو تهديدها وزعزعتها استقرارها ، بما في ذلك الأنشطة والمناورات العسكرية ؛

٥ - تعرب عن اقتناعها بأنه ينبغي تشجيع الازالة التدريجية
للوجود العسكري للدول الكبرى وأحلافها العسكرية من مختلف أنحاء العالم ؛

٦ - تؤكد الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في صون السلم والأمن
الدوليين وفي التنمية والتقدم الاقتصاديين والاجتماعيين لصالح البشرية كلها ؛

٧ - تؤكد أن شمة حاجة لزيادة تعزيز فعالية مجلس الأمن عند
اضطلاعه بدوره الرئيسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين ، وتعزيز سلطنة
المجلس وقدرته على الانفاذ ، وفقا للميثاق ؛

٨ - تكرر تأكيد ضرورة قيام مجلس الأمن ، لاسيما أعضائه الدائمين
، بضمان التنفيذ الفعلي لمقرراته عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة ؛

٩ - تؤكد أنه لا يمكن تحقيق سلم وأمن دائمين في العالم بدون حل
المشاكل الاقتصادية الدولية ، لاسيما مشاكل البلدان النامية ، وضمان النمو
والتنمية المطردين للاقتصاد العالمي ؛

١٠ - تري أن احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحربيات الأساسية في
جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من ناحية ،
وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، من ناحية أخرى ، يعزز كل منها الآخر ؛

١١ - تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي أو نظم الحكم العنصرية ، وحقها غير القابل للتصريف في تقرير المصير والاستقلال ، وتحث الدول الأعضاء على زيادة تأييدها لها وتضامنها معها ومع حركات تحريرها الوطني ، وعلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لسرعة إكمال تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١)
والقضاء نهائيا على الاستعمار والعنصرية والغسل العنصري ؛

١٢ - تطلي إلى جميع الدول ، ولاسيما أعضاء مجلس الأمن ، أن تتخذ تدابير مناسبة فعالة للعمل على تحقيق هدف جعل إفريقيا منطقة لا نووية ، من أجل تلافي ما تمثله القدرة النووية لجنوب إفريقيا من خطير جسيم على الدول الأفريقية ، وخاصة دول خط المواجهة ، وعلى السلم والأمن الدوليين ؛

١٣ - تؤكد من جديد أن اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضرورة حتمية تمكن ، في إطار ظروف الترابط ، من تحقيق التنمية والاستقلال الكاملين لجميع الدول ، فضلا عن احلال الأمن الحقيقي والسلم والتعاون في العالم ، وتؤكد أيمانها الراسخ بأن الأمم المتحدة تتبع أفضل إطار للعمل على بلوغ تلك الغايات ؛

١٤ - تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، على أساس الردود الواردة ؛

١٥ - تقر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي" .
